الاقتصاد السياسي للعنف في سورية

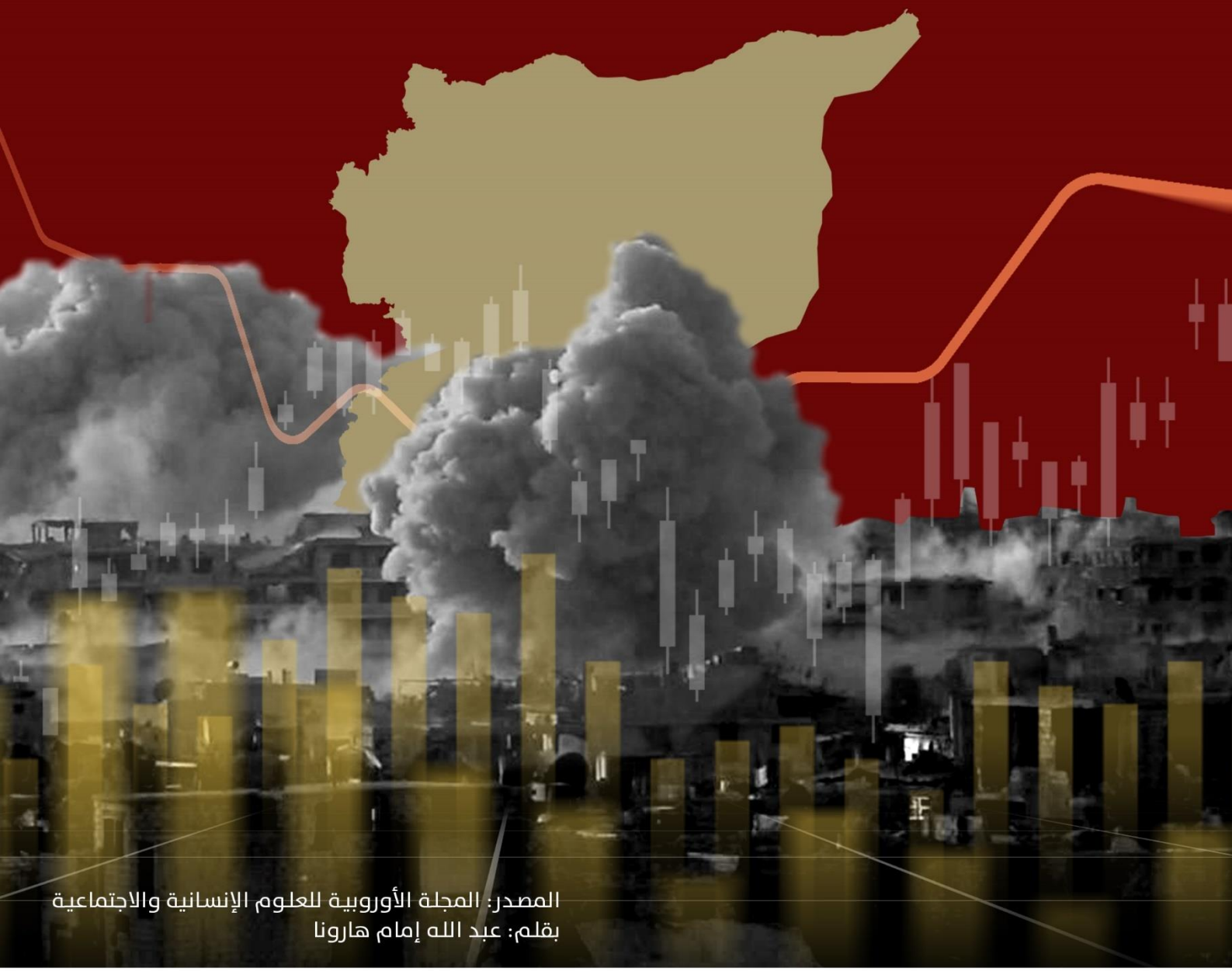

المصدر: المجلة الأوروبية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

بقلم: عبد الله إمام هارونا

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مترجمات جسور

مارس / أذار 2021

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

المحتويات

الملخص 4

أولاً: مقدمة 5

ثانياً: ملف التعريف القُطري لسورية 6

ثالثاً: الأطراف الرئيسية في النزاع 7

رابعاً: الاقتصاد السوري قبل الصراع 13

خامساً: قياس الوضع الاقتصادي الحالي في سورية 18

سادساً: التأثير السياسي والاقتصادي للعنف على الشرق الأوسط 20

سابعاً: ملاحظات ختامية 21

المراجع 23

الاقتصاد السياسي للعنف في سورية

الملخص

يُعتقد أن الحرب الأهلية التي اجتاحت سورية منذ آذار (مارس) 2011 ستحدث تأثيرًا دائمًا على المسارين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وستكون التحديات السياسية والاقتصادية فيها بحاجة ماسة إلى معالجين خارج الإطار التقليدي لفترة طويلة بعد انتهاء أنشطة العنف.

بعبارة أخرى، سيواجه الاقتصاد السياسي في سورية مجموعة من الصعوبات المترابطة التي لا مثيل لها، والتي لا يمكن التغلب عليها بوصفة صعوبات بسيطة تواجه السياسات الاقتصادية التقليدية المعروفة في الكتب الأكاديمية.

على الرغم من أن الاقتصاد السوري كان قادرًا على تجاوز الركود الاقتصادي العالمي في عام 2008، فمن الواضح أنه إذا أرادت سورية تجاوز الصدمات الاقتصادية المستقبلية مع الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ترغب فيه، فإنها بحاجة إلى إصلاح الهياكل الإدارية والاقتصادية.

كان الاقتصاد السوري يعاني بالفعل من صعوبات شديدة قبل فترة طويلة من الصراع. وكان النفط أهم مصدر للنقد الأجنبي في سورية، لكن الإنتاج كان في انخفاض حاد. في التسعينيات، تضاعف إنتاج النفط تقريبًا، ومع ذلك، في عام 2002، انخفض من ذروة 677000 برميل في اليوم، ولكن مرة أخرى، تم إنتاج 327 ألف برميل يوميًا فقط في عام 2011.

وتسببت الحرب الأهلية في مقتل أكثر من مليون سوري وتشريد أكثر من 5.5 مليون مواطن، وتراجع الاقتصاد بنسبة تزيد عن 80% من عام 2010 إلى عام 2019.

وأدى العنف الشديد الذي سيطر على المشهد في سورية إلى تحويل الانتباه بعيدًا عن التحولات الهيكلية العميقة التي تؤثر على الاقتصاد وهياكل الحكم.

بعد أن هدأ العنف الآن بشكل كبير، أصبحت هذه التحولات أكثر وضوحاً.

وقد كُتب الكثير عن الانقسامات العرقية والطائفية في الصراع في سورية. ومع ذلك، لا يتم إيلاء اهتمام كبير لاقتصادها السياسي، وهو أمر بالغ الأهمية في فهم الجذور الرئيسية للحرب المستمرة.

أثّر انكماشُ الاقتصاد السوري وظهور اقتصاد الحرب بشكل خطير على تكوين الاقتصاد السياسي وطبقاته. تسعى هذه الدراسة إلى دراسة الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية السورية، بما في ذلك عرض أوضاع الاقتصاد السوري قبل الحرب وأثناءها، والديناميكيات المتغيرة للحرب، وأدوار اللاعبين الخارجيين.

أولاً: مقدمة

سيكون للاضطرابات التي اجتاحت سورية، منذ 15 آذار (مارس) 2011، تأثيراً طويل الأمد على المسار التنموي الاقتصادي للبلد والعلاقات بين الدولة والمجتمع.

بصرف النظر عن الخسائر الفادحة في أرواح الأبرياء، يتسبب الصراع المستمر في سورية في انهيار شبه كامل للناتج الاقتصادي.

حتى قبل أن تنتهي الحرب الأهلية نهائياً، فإن سورية تشعر بالفعل بالعواقب الوخيمة للعنف: فقد تضاءلت عائدات النفط والضرائب بشدة، والفساد منتشر للغاية، وسيادة القانون ضعيفة، وتم تجاهل حقوق الملكية؛ بينما تصادر الميليشيات الممتلكات الخاصة وتبتز الشركات التجارية بدرجات متفاوتة[i].

في مواجهة العقوبات الدولية المستمرة والموارد المالية المحدودة، يعتمد نظام الأسد جزئيًا على القروض الروسية والدعم المالي الإيراني.

تسيطر حكومة الرئيس بشار الأسد على الأجزاء الغربية والجنوبية والوسطى من سورية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الدعم العسكري الذي تتمتع به من إيران وروسيا[ii].

منذ الانقلاب العسكري لعام 1970 على يد حافظ الأسد (والد بشار الأسد)، تحكم عائلة الأسد سورية دون انقطاع[iii]. في عام 2000، اعتلى الرئيس بشار الأسد "العرش" بعد والده، لكنه فشل منذ ذلك الحين في تخفيف القمع السياسي وفتح الاقتصاد الاشتراكي للتنويع.

أدت حملة قمع شرسة للمتظاهرين في عام 2011 إلى اندلاع انتفاضة على مستوى سورية ضد النظام. وبحلول عام 2012، تحول هذا إلى حرب أهلية أججتها الطائفية بين النظام الذي يهيمن عليه العلويون والمتمردين السنّة في الغالب.

وبدعم من روسيا وإيران وحزب الله، هزم نظام الأسد إلى حد كبير المعارضة المسلحة المنقسمة. أكثر من مليون سوري فقدوا أرواحهم في الصراع وأكثر من 5.5 مليون نازح[iv]. من عام 2010 إلى عام 2019، وتراجع الاقتصاد السوري بأكثر من 80%[v].

الرئيس بشار الأسد مصمم على استعادة جميع الأراضي المفقودة، على الرغم من أن سلطته غالبًا ما تكون متنازع عليها في المناطق التي يسيطر عليها، جزئيًا، بسبب قمع نظامه للمعارضة في الأراضي المستعادة.

ردعت الضربات الجوية الإسرائيلية إيران تكتيكياً. لكن الدولة الفارسية تظل ملتزمة، استراتيجيًا، بتعزيز مصالحها في سورية، اقتصادياً وسياسيًا وثقافيًا وعسكريًا.

لا يبدو أن موسكو تركز على تحويل قصة نجاحها العسكري إلى حل سياسي يمكن أن ينهي الحرب الأهلية في سورية.

من ناحية أخرى، ترى تركيا أن القوة العسكرية المتزايدة لقوات سورية الديمقراطية التي يقودها الأكراد في سورية تشكل تهديدًا وجوديًا، وقد أطلقت سلسلة من التدخلات العسكرية في الجزء الشمالي الشرقي من سورية بهدف تفكيك جبهة قسد في المنطقة.

في غضون ذلك، لا يزال الوضع الإنساني في المناطق التي استعادها النظام مترديًا، ولم تتبلور أعمال إعادة الإعمار وعملية الاستقرار بعد. قد تؤدي التجمعات الكبيرة من المقاتلين المحتجزين والنازحين في المخيمات في جميع أنحاء سورية، ونقص الخدمات والحكم

الرشيد، والعودة المبكرة للاجئين إلى موجات جديدة من الاحتجاج والقتال. بالطبع، كما أشار كريستيان ريندرز[vi]، أضافت جائحة فيروس كورونا طبقة أخرى من التعقيد إلى وضع كان كارثيًا بالفعل.

الأسئلة التي تدور في أذهان العديد من محللي النزاعات والأكاديميين هي: كيف وصلنا إلى هنا وإلى أين نذهب من هنا؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية في سورية: شرح أوضاع الاقتصاد السياسي للبلاد قبل الحرب وأثناءها وبعدها، والديناميكيات المتغيرة للحرب، وأدوار اللاعبين الخارجيين.

فيما يتعلق بالمنهجية، فإن المناقشة في هذه الورقة عبارة عن مهمة بعيدة المدى وواسعة النطاق، تعتمد بالكامل على مصادر ثانوية مثل الكتب والمقالات العلمية وتحليلات وسائل الإعلام حول الموضوع والمعلومات العامة الموجودة.

ثانياً: ملف التعريف القُطري لسورية

كانت سورية، التي كانت ذات يوم مركزًا بارزًا للخلافة الإسلامية، تغطي منطقة شهدت غزوات واحتلالًا لعقود عديدة - من الرومان والمغول إلى الصليبيين والأتراك.

سورية، في شكلها الحالي، هي مجرد جزء ضيق من أراضيها الجغرافية القديمة، وهي منطقة تقع في الطرف الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

تم إنشاء الدول المعاصرة في لبنان وإسرائيل وسورية والأردن من تلك المنطقة من قبل القوى الغربية في أوائل عصر ما بعد العثمانية[vii]. سورية هي بلد الصحاري والجبال العالية والسهول الخصبة وموطناً لمجموعات دينية وعرقية متنوعة، مثل الأكراد والآشوريين والأرمن والدروز والمسيحيين والسنة العرب والشيعة العلويين. يشكل العرب السنة الجزء الأكبر من السكان المسلمين في سورية[viii].

تشترك سورية في حدودها مع جمهورية تركيا في الشمال، وإسرائيل ولبنان في الغرب، وفي الجنوب مع الأردن، وفي الشرق مع العراق. ويقال إن قرب سورية من بعض أكبر الدول الغنية بالنفط في العالم ومركزها في المنطقة جعلها عاملاً اقتصادياً حاسماً في الشرق الأوسط.

يُقدَّر عدد سكانها بنحو 18 مليون نسمة[ix]. وقد نالت سورية الحديثة استقلالها عن فرنسا عام 1946[x].

شهدت سورية، ربما بسبب موقعها الجغرافي، بعض فترات اضطراب تلك التي حرضت عليها المساعي المتضاربة للجماعات العرقية والدينية المختلفة.

اتّحدت سورية مع مصر بزعامة عبد الناصر في عام 1958، لكن انقلابًا عسكريًا أعاد استقلالها قبل أن يسيطر حزب البعث في عام 1963.

وقد فرض القادة العسكريون، وهم من الأغلبية العلوية، سيطرتهم على سورية. ومع ذلك، أدت الاضطرابات المدنية منذ ذلك الحين إلى دفع سورية إلى صراع مسلّح مدمّر، بعد قمع نظام البعث لانتفاضة الإخوان المسلمين في حماة، والذي أنتج سياسة معادية للغرب في الخارج وحكمًا استبداديًا في الداخل، لا سيما في عهد الرئيس الراحل - حافظ الأسد - من 1970 إلى 2000[xi].

تعامل نظام الرئيس الأسد بقسوة مع المعارضة، فقد أودى تعامل النظام العنيف بحياة ما يُقدّر بعشرات الآلاف عام 1982.

حاولت قوات الأمن في عام 2011 مواجهة احتجاجات الشوارع المناهضة للنظام والتي أثارها الربيع العربي "ذو الأصل التونسي"، لكن سرعان ما تحوّلت الاحتجاجات إلى صراع شامل، مع قوى إقليمية ودولية، وكذلك الجماعات الجهادية الإسلامية بجانب تلك القوى لتعزيز مصالحها.

منذ ذلك الحين، أصبحت سورية ساحة معركة للقوى العالمية. في منتصف عام 2013، أدى ظهور الميليشيا الإسلامية المتطرفة (جبهة النصرة) إلى دعم إقليمي ودولي للمعارضة. ومهّد هذا الطريق للنظام وحلفائه مثل حزب الله اللبناني وروسيا وإيران المدعوم من إيران لشن هجوم جوي مضاد على المعارضة.

فقد نظام الأسد مساحات كبيرة من الأراضي لصالح المتمردين، بينما حقّق مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية أيضًا مكاسب كبيرة على الأرض في كل من العراق وسورية المجاورة. انخرطت روسيا في الصراع في عام 2015 بدعوى أنها كانت موجودة لمحاربة الجماعات الإرهابية (أي داعش)، لكن المعارضة وحلفائها الغربيين اتهموا موسكو بضرب المقاتلين المناهضين للنظام بشدة. وحذت تركيا حذوها أيضًا في عام 2016 عندما أرسلت أنقرة قوات لدعم المتمردين المدعومين من تركيا لصد المتمردين الأكراد الذين تعتبرهم أنقرة تهديدًا لأمنها القومي.

ثالثاً: الأطراف الرئيسية في النزاع

استمرّ النزاع المسلّح في سورية منذ عشر سنوات حتى الآن. ويعتبر كل من المعارضة والنظام نفسيهما يقاتلان في معركة لا تترك مجالًا لأي شكل من أشكال التسوية. وعلى نفس المنوال، فإن مؤيدي جميع الأطراف في الصراع يعاملونها على أنها "لعبة محصلتها صفر" تأتي مع تداعيات بعيدة المدى على مصالحهم الاستراتيجية. ومن ثم، فإن كل مؤثر خارجي في النزاع مصمم على منع أي عواقب يعتبرونها غير مواتية لمصالحهم[xii].

يؤدي دعمهم المالي والدبلوماسي والعسكري في معظم الحالات إلى زيادة تشدد مواقف المتشددين من كلا الجانبين ويساعد على تأجيج نيران الصراع.

بدأ كل شيء في تونس بـ "التضحية بالنفس لبائع متجول يدعى محمد البوعزيزي بعد مضايقته من قبل مسؤولي البلدية. تميّزت حياة البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد الجنوبية بالنضال الاقتصادي والتهميش السياسي".

حفّز هذا الحدث ما أصبح معروفًا في الأوساط الإعلامية باسم "ثورة الياسمين" وألهم حركة احتجاجية واسعة النطاق مؤيدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[xiii]. سهّلت الاحتجاجات السقوط غير المتوقع لبعض القادة الاستبداديين المعروفين في المنطقة، الذين حكموا استبدادًا لعصور. ومع ذلك، لم يكن الرئيس الأسد في حالة مزاجية للتخلي عن السلطة بسهولة عندما وصلت رياح التغيير المدمّرة إلى الأراضي السورية.

دفع القمع الوحشي الذي استقبل الاحتجاجات السلمية المناهضة للحكومة سورية إلى الصراع. أفضل ما يمكن تفسيره بعد ذلك هو القول المأثور الأفريقي: "عندما يكون الفرن ساخنًا، يخبز الجميع خبزهم فيه". جميع متمردي المعارضة ونظام الأسد والمسلحين الإسلاميين وكذلك داعميهم الأجانب الأقوياء جميعهم مساهمون رئيسيون في المستنقع المستمر في سورية.

تفاقم تعقيد الصراع السوري بسبب تدخل بعض القوى الإقليمية والدولية والجماعات الجهادية في الصراع. وبالتالي، من الضروري

للغاية "أن نفهم أولاً من يقاتل من في سورية" قبل الخوض في التحليل الاقتصادي. في هذا القسم من الورقة، سأقدم لمحة موجزة عن بعض الفاعلين الرئيسيين في الحرب الأهلية ولماذا هم متورطون في تدمير مستقبل سورية.

يمكن تصنيف الجهات الفاعلة الرئيسية في الاضطرابات المدنية على نطاق واسع إلى أربع مجموعات: النظام والمتمردين المعارضين والقوى الأجنبية والجهاديين الإسلاميين[xiv]. على الرغم من أن نطاق هذه الورقة لن يسمح بإجراء مناقشة تفصيلية حول كل من اللاعبين، إلا أنه سيتم تحليل أهداف ودوافع بعض هذه المجموعات بإيجاز.

1. النظام

حكومة بشار الأسد هي الفاعل الرسمي للدولة السورية التي يقاتله العديد من الجماعات المتمردة ذات المصالح المتنوعة والعديد من الجهاديين الإسلاميين السوريين والأجانب. الجيش السوري، بدعم من القوات المتحالفة معه، لديه قوة عسكرية تقارب 300000 جندي.

يقاتل النظام في المقام الأول ضد أكبر تحالف للمتمردين مناهض للنظام والمعروف باسم "جيش الفتح". بصرف النظر عن هذه الجماعات المتمردة، فإن حكومة الأسد تقاتل أيضًا ضد تنظيم داعش اللعين، والذي في آذار / مارس 2016، تم طرده من مدينة تدمر القديمة. الأكراد السوريون - الذين يتمثل هدفهم الرئيسي في إقامة كردستان مستقلة (معظمهم في سورية أو تركيا أو العراق) - هم أيضًا في صراع مع النظام. كما يتم دعم الجيش بحوالي 200.000 من القوات غير النظامية، معظمهم من قوات الدفاع الوطني. ويحظى النظام أيضًا بدعم ما يقرب من 5000 إلى 8000 جندي من ميليشيا حزب الله الشيعية القوية ومقاتلين من إيران والعراق وأفغانستان ". يمكن القول إن روسيا هي الداعم الأكبر لنظام الأسد حيث يدعم الكرملين بقوة حكومة الرئيس الأسد عسكريًا ودبلوماسيًا[xv].

2. المعارضة

الهدف الأساسي للمعارضة السورية هو الإطاحة بحكومة الأسد. وبالتالي، يمكن تصنيفهم على أنهم متمردين مناهضين للحكومة (بما في ذلك الأكراد السوريين). تتكون المعارضة من "أكبر تحالف مناهض للنظام -" جيش الفتح "، والفصائل الإسلامية" و/ أو الجهاديين مثل أحرار الشام، وفيلق الشام، وجبهة فتح الشام (التابعة لتنظيم القاعدة) والتي، كانت تُعرف سابقًا بجبهة النصرة.

في المراحل الأولى من الحرب، كان الجيش السوري الحر هو المجموعة الرئيسية التي تقاتل النظام. كانت عضوية المجموعة إلى حد كبير من الضباط المنشقين عن القوات المسلحة السورية.

ومع ذلك، تم إضعاف الجماعة بسبب الصراعات الداخلية على السلطة. رغم أن الهدف الأساسي لمجموعات المعارضة السورية هو الإطاحة بنظام الأسد، إلا أن كل مجموعة تختلف في رؤيتها لسورية. جبهة النصرة، على سبيل المثال، تهدف إلى إنشاء إمارة إسلامية في سورية. يدعم العالم الغربي (بقيادة الولايات المتحدة) وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوى المعارضة التي تعتبر "معتدلة". هذا التصنيف يستثني النصرة. وقد دعت هذه الدول علناً إلى دمقرطة سورية وتنحي الرئيس الأسد. دول شرق أوسطية أخرى مثل تركيا والسعودية وقطر تدعم سراً أو علناً بعض فصائل المعارضة لأسباب مختلفة.

في حالة تركيا، تعد "قوات سورية الديمقراطية" التي يهيمن عليها الأكراد أحد الأسباب الواضحة لتورطها في الصراع. السعودية وقطر مدفوعتان، إلى حد كبير، بـ "الطائفية" بدلاً من الأهداف السياسية أو الاقتصادية. كلا البلدين (السعودية وقطر) يعملان على إزالة

"النظام العلوي" واستبداله بـ "المعارضة السنية".

3. القوى الأجنبية

يمكن القول إن الحرب في سورية تتأخر إلى هذا الحد بسبب مشاركة بعض اللاعبين الإقليميين والعالميين الأقوياء. هذه القوى الأجنبية في ساحة المعركة لتعزيز مصالحها الوطنية الضيقة.

روسيا، على سبيل المثال، لا تزال مصممة على ضمان عدم الإطاحة بنظام الأسد ولا يزال النقاش حول ما إذا كان دخول روسيا إلى هذه الشبكة المعقدة بشكل متزايد قد غير قواعد اللعبة أم لا. يعتقد بعض المحللين أن دخول روسيا يغير قواعد اللعبة بالفعل. فقد أحبطت، على سبيل المثال، بدعمها الثابت لنظام الرئيس بشار الأسد، منذ الأيام الأولى للصراع، جميع المحاولات لتغيير النظام .فمنذ سبتمبر 2015، تشن روسيا غارات جوية على داعش في سورية باسم محاربة الإرهاب[xvi]. إلا أن العديد من المحللين يعتقدون أن تلك الضربات تستهدف في الغالب المتمردين لمساعدة "بشار الأسد على استعادة مناطق في عدة محافظات".

بالنسبة لموسكو، فإن الانتصار الدبلوماسي على أمريكا للتأثير على المفاوضات المستقبلية بين النظام والمتمردين أمر مرغوب فيه. وقد استخدمت روسيا، إلى جانب الصين، حق النقض ضد العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تهدف إلى السماح بالتدخل في الصراع السوري بموجب المادة 7 من ميثاق الأمم المتحدة. الدافع وراء الكرملين، على الأرجح، هو تعزيز نفوذه السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال علاقات دائمة مع النظام في سورية. ويهدف هذا أيضًا إلى تأكيد وجود نظام دولي متعدد الأقطاب يسعى إلى مواجهة التأثير غير المقيد للقوى العالمية في المنطقة، وخاصة الولايات المتحدة.

لا تزال زيادة تواجد القواعد العسكرية في سورية مع ترسيخ صداقتها الثنائية القائمة مع نظام الأسد فيما يتعلق بالمنشأة اللوجستية البحرية داخل طرطوس وقاعدة حميميم الجوية في محافظة اللاذقية بعضًا من الخطط الرئيسية لموسكو. وبينما يتم توسيع هذه المنشآت، وجّه الرئيس بوتين أيضًا المسؤولين الدفاعيين والأجانب في موسكو لمناقشة أو التفاوض على شروط جديدة لصفقات قائمة أو جديدة مع دمشق. ويهدف هذا إلى تعزيز و/ أو حماية جودة حقوق التمركز العسكري لموسكو في سورية. في غضون ذلك، لم يتم الإعلان بعد عن التفاصيل الدقيقة لمعظم المواقع التي هي قيد الدراسة. ومع ذلك، يبدو أنها تشمل كلاً من الموانئ والمرافق الأرضية.

إن السمات الديموغرافية الفريدة لسورية إلى جانب موقعها الجيوفيزيائي تجعلها إلى حد كبير موقعًا استراتيجيًا مهمًا لكل من روسيا وإيران لتأمين ودعم مصالحهما في الشرق الأوسط. ترغب موسكو في تأمين الوصول دون عوائق إلى ميناء طرطوس المتوسطي في سورية حيث توجد المنشأة البحرية الوحيدة خارج روسيا.

من ناحية أخرى، تعتبر إيرانُ سورية خط إمداد مباشر وآمن لجماعة حزب الله الشيعية المتمركزة في لبنان، ووسيلة لطهران لتضخيم نفوذها بقوة داخل "الهلال الشيعي"[xvii].

في المقابل، أدت العلاقة المريرة للنظام مع دول الخليج وعدائه الراسخ مع إسرائيل إلى زيادة تعقيد الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط. كما أن مساعدة نظام الأسد لحزب الله من جهة، وقربه من إيران وروسيا من جهة أخرى، وضعوا الأسد على خلاف مع العالم الغربي.

في الواقع، من بين جميع هذه الجهات الإقليمية الفاعلة في الصراع السوري، فإن الدور الذي تلعبه إيران يستحق تركيزًا خاصًا لأن الجمهورية الإسلامية منخرطة بشكل مكثف في الصراع منذ البداية وهي واحدة من الحلفاء الإقليميين القلائل لنظام الأسد[xviii].

كانت سورية وإيران أقرب الحلفاء منذ قيام الجمهورية الإسلامية[xix]. وهكذا، منذ ظهور حالة عدم الاستقرار في سورية، تزايدت المساعدة الإيرانية لحكومة الرئيس الأسد بشكل مطرد من حيث الوضوح والحجم. فقد ساعدت طهران، على سبيل المثال، النظام السوري على الالتفاف على العقوبات الإقليمية والدولية، ووسعت خطوط الائتمان وتسهيلات الدفع الأخرى إلى الوزارات والمرافق في سورية. الأهم من ذلك، أن إيران قد أتاحت أيضًا تدفقًا غير منقطع للمعدات العسكرية للقوات الموالية للنظام السوري من خلال المطارات العسكرية والمدنية الرئيسية في دمشق وساعدت في تأهيل المطارات العسكرية التقليدية السورية المدمرة للدخول في حرب المدن[xx]. إلى جانب ذلك، فإن قرب سورية من أحد "أعداء" إيران، إسرائيل، يؤثر أيضًا على دعم طهران المستمر للحكومة السورية.

في تناقض حاد، يُقال إن السعودية، منذ بدء الاضطرابات المدنية في سورية، تساعد قوى المعارضة على إزاحة بشار الأسد من الرئاسة. عداء المملكة للنظام السوري يغذيها إلى حد كبير عدة أسباب جيوسياسية وشخصية. النظام السوري، على سبيل المثال، متهم بالوقوف وراء اغتيال السيد رفيق الحريري - رئيس وزراء لبنان الأسبق - الذي كان حليفًا مقربًا للملك الراحل عبد الله. علاوة على ذلك، من الناحية الاستراتيجية، تهدف السعودية إلى لعب دور مؤثر في تشكيل "سورية الجديدة" - سورية التي لن تكون "تحت سيطرة" جمهورية إيران الإسلامية[xxi].

يُزعم أن المملكة كانت "تقدم المساعدة العسكرية والمالية للعديد من الجماعات المتمردة، بما في ذلك تلك التي لديها أيديولوجيات متطرفة للإطاحة بالرئيس الأسد".

من ناحية أخرى، دعت الولايات المتحدة الرئيس الأسد إلى ترك الساحة حتى تترسخ الديمقراطية في سورية. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة "تدعم سرًا المتمردين ضد النظام". ومع ذلك، فإن التركيز الأساسي هو القضاء على داعش. منذ بداية الصراع، كانت الرواية من الجانب الأمريكي هي أنه نظرًا لعدم توافق نظام الأسد الاستبدادي مع تطلعات العديد من السوريين، وعلاقات النظام بإيران وبعض الجماعات الإرهابية المعروفة، والموقع المركزي لسورية في الشرق الأوسط، قد يكون للحرب الأهلية تأثير غير مباشر خارج حدود سورية. هذه المخاوف، وفقًا لبعض المحللين، (معظمها مراكز أبحاث غربية) أصبحت حقيقية في الآونة الأخيرة.

تسببت الحرب في أزمة لاجئين غير مسبوقة في العالم أدت إلى اضطراب السياسة في الدول الأوروبية، وجعلت الحمل ثقيلاً على بعض جيران سورية، وأدت إلى توتر العلاقات التركية الأمريكية إلى حد التأزّم، وقدمت قوة دافعة لعودة روسيا في الشرق الأوسط، وأدت إلى أعمال عدائية مباشرة بين إيران وإسرائيل وتحدّت الأعراف الدولية حول أسلحة الدمار الشامل وحماية المدنيين.

بعد عشر سنوات، لم يتم احتواء الحرب الأهلية السورية بشكل هادف، ولم يتم حماية الولايات المتحدة من آثارها. وبالتالي، بصرف النظر عن مسألة المصالح النفطية، فإن لدى الولايات المتحدة الكثير لتقلق بشأنه فيما يتعلق بالصراع في سورية.

بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (مثل فرنسا وألمانيا - والآن عضو سابق في الاتحاد الأوروبي - المملكة المتحدة) تدعم، في الوقت نفسه، المعارضة في معركة هزيمة داعش. لكن قطر والسعودية تمولان المعارضة لأسباب طائفية. السبب الرئيسي هو "تشكيل حكومة سنية في سورية. من ناحية أخرى، تسعى إيران لحماية الأسد من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري. دوافع إيران هي الحفاظ على النظام الشيعي في سورية وتعزيز دوره في العالم العربي. ومع ذلك، فإن موقف تركيا من سورية هو الأكثر تعقيدًا وتناقضًا ".

هناك أيضًا بُعد اقتصادي لتدخل الولايات المتحدة في الصراع السوري. إن تحديد الأسباب الاقتصادية لتدخل الأمريكيين في سورية يتطلب تحليلاً معقدًا لا ينتهي. كانت روسيا تزود أوروبا بمعظم الغاز لفترة طويلة. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة (ربما بسبب الحصار)،

تخطط قطر أيضًا لإنشاء خط أنابيب عبر سورية لجلب الغاز إلى أوروبا. رفض الرئيس الأسد السماح لقطر ببناء خط الأنابيب باعتباره حليفاً قوياً لروسيا. كما تخطط إيران لبناء خط أنابيب مماثل لأوروبا لبيع غازها للقارة. وهذا يحظى بموافقة روسية لأن روسيا متحالفة مع إيران، وإمداداتهم من الغاز أقل من قطر، لذا لن يكونا منافسًا كبيرًا. الولايات المتحدة متحالفة مع قطر حيث تمتلك قاعدة عسكرية[xxii]. وتريد أن يأتي خط الأنابيب من قطر حتى يتمكن حلفاؤها من منافسة روسيا في سوق الغاز الأوروبية.

كل هذا أدى إلى حرب بالوكالة في سورية. يريد الغرب إزاحة الأسد (على الرغم من الخطاب العام بأنهم لا يريدون تغيير النظام في سورية) واستبداله بقائد سيسمح بخط أنابيب قطر بدلاً من إيران.

القضية الكبيرة الأخرى التي تحول انتباه الجهات الأجنبية إلى سورية هي السيطرة على مواردها الطبيعية مثل الغاز والنفط. بالمقارنة مع الدول الأخرى المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، لا يمكن تصنيف سورية على أنها منتج رئيسي للنفط. يمكن للدولة أن تمثل الناتج العالمي أقل من 1٪ فقط. ومع ذلك، كان "الذهب الأسود" مصدرًا حيويًا للعملات الأجنبية للبلاد[xxiii]. في عام 2018، على سبيل المثال، كان لدى سورية ما يقدر بنحو 2.5 مليار برميل من احتياطيات النفط، مقارنة بـ 297 مليارًا في السعودية، و155 مليارًا في إيران، و147 مليار برميل في العراق. وبمجرد أن أغلقت أبوابها أمام مصدر النقد الأجنبي البالغ مليار دولار للبلاد، شكّل النفط أكثر من 25٪ من الناتج الاقتصادي السوري. ومع ذلك، بعد ما يقرب من عقد من الصراع المسلح في سورية، يتم الآن القتال على حقول النفط والغاز من قبل الفصائل المتنافسة التي تدعمها القوى الأجنبية بالوكالة.

إنها حقيقة لا يمكن إنكارها أن جميع الدول الأجنبية المتورطة في الصراع السوري، بشكل مباشر أو غير مباشر، تضع أعينها على حقول النفط. قبل انسحاب الولايات المتحدة أخيرًا من سورية، هذا ما قاله الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، للصحافة الأمريكية:

> *"لقد تحدثت للتو مع الرئيس التركي أردوغان، فنحن نقوم بعمل جيد للغاية مع تركيا، فهناك وقف لإطلاق النار أو توقف أو سمّه ما شئت، كان هناك بعض نيران القناصة هذا الصباح، كان هناك نيران بقذائف الهاون هذا الصباح تم انهائها عليها بسرعة ولقد عادوا إلى فترة التوقف الكاملة، فلدينا تنظيم الدولة تحت حراسة تامة، كما أن تركيا تحرس بشكل منفصل، فهم يراقبون كل شيء، لذلك لديك الأكراد الذين كانوا يتعاملون معهم ويسعدون جدًا بالطريقة التي تسير بها الأمور، يجب أن أقول الأكراد وأيضًا الأتراك يراقبون بشكل ثانوي فقط المكان الذي تسيطر فيه داعش على النفط في الشرق الأوسط، النفط الذي نتحدث عنه هو النفط الذي كان الجميع قلقًا بشأنه، فلدينا سيطرة الولايات المتحدة عليه ولا توجد أي طلة يتم اطلاقها هناك".*

وبالتالي، من الواضح تمامًا أن الموارد الطبيعية في سورية (مهما كانت قليلة الأهمية) كانت أحد العوامل الرئيسية الدافعة لتورط أمريكا في الحرب الأهلية في سورية.

4. الدولة الإسلامية

الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والها عدة اختصارات لتسميتها، هي جماعة جهادية سنية ذات أيديولوجية عنيفة بشكل خاص وتطلق على نفسها دولة الخلافة وتدّعي أن لها سلطة دينية على كل المسلمين. كانت مستوحاة من القاعدة ولكن تم طردها علناً في وقت لاحق من المجموعة. هدفها الرئيسي هو توسيع "الخلافة" المعلنة في العراق وسورية. تقاتل الجماعة المتشددة ضد كل من الحكومة والمتمردين الآخرين. في الواقع، إنها تحارب كل شخص آخر في سورية. وكان نظام الأسد قد خاض مواجهة عنيفة مع التنظيم من قبل في مناسبات عديدة، وتمكن من طرده من مدينة تدمر الأثرية في آذار 2016[xxiv].

في الواقع، كما أشرت سابقًا، كان أحد مجالات التركيز الأساسي للولايات المتحدة في سورية هو القضاء على داعش وجميع المنتسبين إليه[xxv]. في آذار / مارس 2019، استولت الولايات المتحدة، بدعم من القوات العربية ووحدات حماية الشعب، على مدينة الباغوز في شرق سورية - آخر معقل على الأرض لداعش في الشرق الأوسط. بعد عدة أشهر، تم قتل أبو بكر البغدادي، الزعيم الفعلي للجماعة، بعد أن حاصرته العمليات الخاصة الأمريكية في نفق مسدود.

ويمثل مقتل البغدادي (الخليفة المزعوم) خسارة كبيرة للجماعة المسلحة. "على الرغم من أن العديد من مقاتلي الجماعة قالوا في مقابلات على مدار السنوات إنهم لم يقاتلوا من أجل أي فرد ولكن من أجل القضية الأكبر (مشروع بناء دولة إسلامية)، لا يمكن إنكار أن البغدادي كان يتمتع بنوع من الكاريزما الفريدة بالنسبة للتنظيم فلقد قامت الجماعة بالفعل بتسمية أبو إبراهيم الهاشمي القرشي بديلاً للبغدادي، مما يوحي للعالم بأن داعش لم تمت مع أبو بكر البغدادي[xxvi].

5. جبهة فتح الشام

جبهة النصرة، جماعة جهادية مقرّها سورية، في محاولة لقطع العلاقات مع القاعدة، تم تغيير اسمها في يوليو 2016 - من جبهة النصرة إلى جبهة فتح الشام. ومع ذلك، قد لا يكون هذا القطع العلني للعلاقات مع القاعدة حقيقيًا كما صورته الجماعة. يعتقد معظم المحللين أنه يمكن أن تكون استراتيجية كبيرة للجماعة لتأمين الاعتراف بها في العملية السياسية في سورية، حيث تتصادم مع القوات الموالية لبشار الأسد. يُنظر إلى فتح الشام، مقارنةً بداعش، على أنها واحدة من أكثر الجهاديين الإسلاميين فتكًا في سورية. هذه المجموعة "لديها استراتيجية ذات شقين: مساعدة المتمردين الآخرين في الإطاحة بالأسد وبناء إمارة إسلامية في سورية".

6. حزب الله

حزب الله هو حزب سياسي وجماعة إسلامية شيعيّة مسلحة مقرّها لبنان. منذ عام 2013، عمل التنظيم بشكل علني إلى جانب نظرائه السوريين والعراقيين عبر الحدود. حزب الله يدافع عن النظام السوري من منطلق طائفي ولقد نجح الحزب في مساعدة النظام على السيطرة على العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعات المتمردة. وبالتالي، "للجهاديين الإسلاميين نصيب كبير في الحرب". باختصار، كل هؤلاء أصحاب المصلحة قد خلقوا، على حد تعبير توماس هوبز، "حرب الكل ضد الكل" في سورية. تستخدم القوى العالمية الأراضي السورية كـ "ساحة معركة" للانخراط في معارك بالوكالة ضد بعضها البعض، وينتهي الأمر بالسكان المحليين في شباك هذا الصراع العنيف الذي طال أمده والذي لا يفعل الكثير لخدمة مصالحهم [xxvii]-[xxviii].

يساعد المثل الأفريقي في تصوير هذا السيناريو مجازيًا: "عندما تتقاتل الأفيال، فإن العشب هو الذي يعاني"، مما يعني أن الضعيف يتأذى في النزاعات بين الأقوياء. كل ما بقي للمواطن السوري هو البؤس والموت والجوع واليأس. يقودنا هذا إلى التبعات السياسية

والاقتصادية لعدم الاستقرار في سورية.

رابعاً: الاقتصاد السوري قبل الصراع

كانت سورية، عند استقلالها عام 1946، تمتلك قاعدة صناعية وزراعية جيدة التنظيم نسبيًا[xxix]. ومع ذلك، في الستينيات، بعد أن تولى حزب البعث الشؤون السياسية للبلاد، اتخذ مسار التنمية والتوجه الاقتصادي في سورية تحولًا جذريًا. أكد تأميم الاستثمارات الأجنبية والصناعات الرئيسية إلى جانب إصلاحات الأراضي التي ترعاها الحكومة اتجاه السياسة الاقتصادية للدولة الاشتراكية. كما أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات إلى تحول من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الذي سهيمن عليه القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية. لكن في الثمانينيات، أجبرت سلسلة من الأزمات الاقتصادية على الانتقال من الازدهار إلى التقشف[xxx].

على الرغم من أن الدولة قد اتخذت بعض الإجراءات الفورية "للاستجابة للأزمة الناشئة، إلا أن المشكلات الاقتصادية الملحّة تتطلب سياسة اقتصادية مُعاد هيكلتها بشكل جذري لتحسين الأداء".

الاقتصاد السوري، على عكس اقتصاد معظم دول منطقة الشرق الأوسطية وشمال إفريقيا، متنوع نسبيًا مما يسمح له بعدم الاعتماد فقط على النفط. ومع ذلك، فإن التنمية الاقتصادية "قد أعاقتها عوامل داخلية وخارجية ولم تواكب النمو السكاني.

المشاكل التاريخية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في سورية تشمل الانشغال بالتهديد الإسرائيلي وهاجس النظام الداخلي. إن الإنفاق الهائل على الدفاع والأمن له الأسبقية على الإصلاح الاقتصادي"، كما أن "القطاع العام المكتظ وغير الكفء في النظام الاقتصادي الذي يغلب عليه الطابع الدولة قد استنزف الاقتصاد من خلال امتصاص النفقات الحكومية والعملات الأجنبية".

بدأت بعض الإصلاحات المعتدلة تؤتي بعض النتائج الإيجابية. ووسّعت القوانين الجديدة الخاصة بحقوق الاستثمار والملكية الخريطة الاستثمارية للقطاع الخاص من خلال توسيع قائمة السلع والخدمات التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها. وقد أتاح ذلك للقطاع الخاص التنافس مع مؤسسات الدولة في بعض مجالات الاقتصاد مثل الصناعات الدوائية والنسيجية وكذلك قطاع التصنيع. ومع ذلك، استمرت الدولة في السيطرة على بعض الصناعات الإستراتيجية والحساسة مثل إنتاج وتكرير النفط والنقل الجوي وتوليد وتوزيع الطاقة وتسعير بعض المنتجات الزراعية الرئيسية وكذلك توزيع المياه.

وفقًا لتقديرات البنك الدولي، "بلغ إجمالي الناتج المحلي لعام 2003 21.5 مليار دولار أمريكي، مرتفعًا من 19.9 مليار دولار أمريكي في عام 2002. وقد قام البنك الدولي بقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي لسورية بنسبة 2.5% في عام 2003، منخفضاً من 3.2% في عام 2002. وكان تقدير الحكومة لنمو الناتج المحلي الإجمالي لسورية 3.5% في عام 2001 وبنسبة 4.5% في عام 2002.

وقد قُدِّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 1165 دولارًا أمريكيًا في عام 2003 ". كان القطاع الزراعي، عبر التاريخ، يمثل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ومع ذلك، فقد حلّت قطاعات أخرى محل هذا القطاع مثل قطاعي التصنيع والتعدين وكذلك قطاعات الخدمات. في عام 2003، على سبيل المثال، في حين أن قطاعي الصناعة والخدمات يمثلان 29.4 و42.1% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، يمكن للقطاع الزراعي أن يمثل 28.5% فقط. في عام 2004، قُدّرت إيرادات الدولة ونفقاتها بنحو 6.1 مليار دولار أمريكي و7.4 مليار دولار أمريكي على التوالي، وبلغت النفقات الرأسمالية 3.6 مليار دولار أمريكي. وفي نفس العام، بلغ حجم ديون القطاع العام مجتمعة 89% من الناتج المحلي الإجمالي، مع ما يقدر بنحو 1.5% من معدل تضخم أسعار المستهلكين.

وفي الوقت الذي عملت فيه سورية على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، ووقف الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة عائدات الصادرات، كانت الزراعة هي القطاع الأكثر أولوية في خطط التنمية الاقتصادية. ويعمل في هذا القطاع حوالي 30% من القوّة العاملة ويوّلد أكثر من 25% من الدخل القومي. ومع ذلك، في عام 2003، كان القطاع الزراعي يمثل 28.5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، مع ناتج قدره 25% في عام 2002. ومن هذا، شكّلت الثروة الحيوانية وحدها 16%، في حين يعزى أكثر من 40% إلى القطاعات الفرعية للحبوب والفاكهة[xxxi].

من العوامل الحاسمة التي حفّزت نجاح القطاع الزراعي نظام حيازة الأراضي الذي اعتمدته الدولة. نظام حيازة الأراضي "يشير إلى مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي بموجبها يتم حيازة الأراضي واستخدامها ونقلها ونجاحها". معظم الأراضي الزراعية السورية مملوكة ملكية خاصة، مما يسمح باستخدام مساحات شاسعة من الأراضي في المناطق الريفية في الأنشطة المتعلقة بالزراعة. ما يقرب من 28% من جميع الأراضي الصالحة للزراعة في سورية مزروعة، وحوالي 21% منها تحت الري. وتُعتبر معظم الأراضي المروية "إستراتيجية". يسمح هذا التصنيف بتدخل سياسي حكومي كبير فيما يتعلق بالتسويق والإعانات وضوابط الأسعار. السلع "الاستراتيجية" مثل الشمندر السكري والشعير والقمح "يجب بيعها إلى مجالس التسويق الحكومية بأسعار ثابتة، غالبًا ما تكون أعلى من الأسعار العالمية من أجل دعم المزارعين، ولكن بتكلفة كبيرة لميزانية الدولة"[xxxii].

في الواقع، كان القمح هو أكثر المحاصيل الصالحة للزراعة انتشارًا، لكن القطن كان أهم المحاصيل النقدية. قبل أن تطور سورية قطاعي النفط والغاز، كان القطن أكبر محصول تصدير منفرد للبلاد. وعلى الرغم من ذلك، فإن "المساحة الإجمالية المزروعة بالقطن قد انخفضت بسبب تزايد مشكلة نقص المياه إلى جانب تقنيات الري القديمة وغير الفعالة". كان الافتقار إلى مرافق التخزين المناسبة أحد المشاكل الرئيسية التي واجهها القطاع، مما أدى إلى نقص استخدام بعض الحبوب.

كان الفوسفات من أهم المعادن المستغلة في سورية. ومع ذلك، في أوائل التسعينيات، انخفض إنتاج الفوسفات بشكل حاد بسبب انخفاض الأسعار والطلب العالمي، ولكن منذ عام 2001، شهد الإنتاج مرة أخرى تعديلًا تصاعديّاً إلى أكثر من مليوني طن[xxxiii].

كما أنتجت الدولة معادن ثمينة أخرى مثل الحصى والرخام والحجر والجبس والرمل والملح. ومع ذلك، لم تكن مخصصة للتصدير. في عام 2003، شكّل التعدين والبناء والتصنيع والبترول المكونات الرئيسية للقطاع الصناعي. استحوذ القطاع على 29.4% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وكان قادرًا على استيعاب حوالي 30% من القوة العاملة في سورية. حتى التسعينيات، عندما سمحت بعض الإصلاحات الاقتصادية الجذرية بمشاركة القطاع الخاص، كان قطاع التصنيع في سورية تحت سيطرة الدولة بشكل كبير [32]. في السنوات الأخيرة، شهدت سورية "دخول العديد من شركات البناء الخليجية، مما أدى إلى قفزة في حجم وجودة المشاريع".

كان من المرجح أن يأتي استثمار من هذا النوع على حساب الزراعة والصناعة، وهو احتمال ينذر بالسوء على صحة الاقتصاد السوري على المدى الطويل ". يبين الجدول الأول أداء الزراعة والصناعة والخدمات من 2005 إلى 2011 عشية اندلاع الحرب الأهلية في سورية[xxxiv].

الجدول رقم (1)

أداء الزراعة والصناعة والخدمات من 2005 إلى 2011.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زراعة	7.8	10.2	-13.5	-8.7	5.4	2.2	2.8
صناعة	-3	0.6	3.8	5.5	-0.9	5.3	5.0
خدمات	13.3	3.4	16.6	8.3	3.8	3.9	4.2

في عام 2001، في مجال الطاقة، أفادت التقارير أن سورية "أنتجت 23.3 مليار كيلوواط / ساعة من الكهرباء واستهلكت 21.6 مليار كيلوواط / ساعة". بلغ إجمالي القدرة القائمة في سورية، اعتبارًا من كانون الثاني/ يناير 2002، 7.6 جيغاواط، مما يجعل النفط والغاز الطبيعي بمثابة المصادر الرئيسية لإمدادات الطاقة، مع 1.5 غيغاوات فقط من الطاقة الكهرومائية. كانت قدرة الإمداد بالكهرباء أولوية وطنية مهمة للبلاد، وكان النظام يأمل "إضافة 3000 ميغاواط من قدرة توليد الطاقة بحلول عام 2010 بتكلفة محتملة قدرها 2 مليار دولار أمريكي". ومع ذلك، توقف تقدم العمل بسبب نقص رأس المال. كانت محطات توليد الطاقة الحالية تشهد صيانة غير مسبوقة على مستوى الدولة، مع إضافة أربع محطات جديدة لزيادة القدرة الوطنية. كان قطاع الطاقة، حتى قبل الحرب الأهلية، يواجه تحديات توزيع خطيرة "مع خسائر نقل تقدر بنحو 25% من إجمالي السعة المولدة نتيجة لسوء جودة الأسلاك ومحطات المحولات". وبالتالي، قبل الاضطرابات الحالية، كان هناك التزام حقيقي من جانب الحكومة السورية لإكمال مشروع مستمر يهدف إلى تحديث شبكة نقل الطاقة.

بدأ إنتاج أول حقل نفط تجاري في عام 1968. ومع ذلك، لم تبدأ سورية في تصدير النفط حتى منتصف الثمانينيات.

على الرغم من أن سورية ليست من بين كبار مصدري النفط في الشرق الأوسط، إلا أن "الذهب الأسود" يلعب دورًا في ارتفاع مستوى الاستهلاك. وهذا يعني أن النفط لعب دور محوري في النمو الاقتصادي للبلاد[xxxv]. "من الصعب الحصول على مستويات إنتاج النفط الدقيقة، ولكن وفقًا لتقدير الحكومة الأمريكية، أنتجت سورية 522700 برميل يوميًا (برميل / يوم) في عام 2004 واستهلكت 265000 برميل في اليوم في عام 2001". وقد واجه القطاع العديد من الصعوبات، مثل انخفاض الناتج والإنتاج نتيجة مشاكل تكنولوجية ونضوب احتياطيات النفط. "بلغت الاحتياطيات الوطنية ذروتها عند 590.000 برميل في اليوم في عام 1996" لكنها "انخفضت إلى 535.000 برميل في اليوم في عام 2003 أو ما مجموعه 2.4 مليار برميل في عام 2004".

بالنظر إلى أن حقول النفط القديمة قد تجاوزت مستويات الانتاج، فلقد كان من المتوقع أن يحافظ إنتاج النفط على منحدر

هبوطي. في هذه الأثناء، مرّت سورية بعشر سنوات أو نحو ذلك من انتاج الوقود في سورية، وكانت سورية ستصبح مستورداً صافياً للنفط لتكملة الإنتاج المحلي. للتعامل مع التحدي، كثّفت الحكومة جهود التنقيب عن النفط في سورية. وجرى النظر في خيارات أخرى (مثل تحويل المصانع من التي تعمل بالنفط إلى التي تعمل بالغاز الطبيعي). وقُدِّرت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي، والتي كان ما يقرب من ثلاثة أرباعها مملوكة لشركة البترول السورية، بنحو 240.7 مليار متر مكعب في عام 2004. وكانت الصعوبة الرئيسية لصناعة الغاز الطبيعي هي الخدمات اللوجستية. في عام 2001، ورد أن سورية أنتجت واستهلكت 5.8 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. كانت هناك عدة مشاريع جارية لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، بما في ذلك شبكة خطوط الأنابيب البرية التي تربط مصر والأردن ولبنان وسورية.

وعلى الرغم من تأثر بعض القطاعات في السنوات الأخيرة "نتيجة التكامل مع الأسواق الأوروبية والخليجية، إلا أن سورية تجنبت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008". وشملت بعض القطاعات الأكثر تضرراً الصناعة والخدمات والتصنيع. لكن السياحة، التي كانت أحد مصادر الدخل المتنامية للاقتصاد، "انتعشت من حيث الحجم على الرغم من التراجع العالمي في هذا القطاع، مما أبقى القلب الاقتصادي السوري ينبض"[xxxvi].

وبحلول نهاية عام 2010، "بدت سورية مستقرة نسبيًا على الصعيدين السياسي والاقتصادي حيث عانت البلدان الأخرى في المنطقة من اضطرابات إما سياسية أو اقتصادية أو كليهما معاً . على الرغم من هذه النظرة المتفائلة نسبيًا، كانت التنمية الاقتصادية المستدامة لا تزال بعيدة التحقق. ففي عام 2010، كانت تقارير مختلفة حول الفرص الاقتصادية الحالية لسورية متفائلة بحذر. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسورية، وفقًا لوحدة المعلومات الاقتصادية، "كان من المتوقع أن يرتفع إلى 3.9% في عام 2010 ثم 4.2% في عام 2011، بعد أن شهد انخفاضًا في عام 2009".

وتشير التقديرات إلى أن معدل التضخم بلغ "6.2% في 2010-2011، مع ارتفاع أسعار السلع العالمية ودخول ضريبة القيمة المضافة التي طال انتظارها حيز التنفيذ". وكان من المتوقع أن يتقلّص العجز في الحساب الجاري للبلد إلى حوالي 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الإيرادات من قطاع السياحة (انظر الجدول 2).

الجدول رقم (2)

الأداء الاقتصادي السوري من 2005 إلى 2011

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليون دولار أمريكي)	28,210	32,786	40,376	49,193	94,442	56,180	36,072
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	6.2	5.0	5.7	4.3	3.0	3.9	4.2
تضخم أسعار المستهلك (متوسط..٪)	7.2	10	3.9	15.7	2.6	7.1	6.2
رصيد الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)	259	890	459	-687	-1,269	-1,139	-972
الدين الخارجي (مليون دولار أمريكي)	6,508	6,502	6,732	6,899	6,992	7,206	7,389
السكان (بالملايين)	19.1	19.8	20.5	21.2	21.9	22.5	23.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي تعادل القوة الشرائية)	3,999	4,191	4,398	4,524	4,574	4,701	4,816
البطالة (متوسط..٪)	8.0	8.3	8.4	8.6	9.2	9.7	9.4

خامساً: قياس الوضع الاقتصادي الحالي في سورية

بشّر ربيع عام 2011 بموجات جديدة من المسارات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط. كان الربيع العربي عبارة عن سلسلة من الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية التي غطّت العديد من البلدان الإسلامية، بما في ذلك تونس والمغرب وسورية وليبيا ومصر والبحرين[xxxvii]. أدى ذلك في النهاية إلى تغييرات في النّظم في بلدان مثل تونس ومصر وليبيا. ومع ذلك، إذا كان الهدف النهائي للربيع العربي هو زيادة المشاركة الديمقراطية والحرية الاقتصادية، فلا يمكن اعتبار كل الاحتجاجات ناجحة. على الأقل، الحرب الأهلية الناشئة في سورية هي مثال حيّ. قد لا يكون المرء بعيدًا عن الصواب في القول إن فشلين مترابطين للسياسة كانا في قلب الأحداث في الشرق الأوسط: أحدهما سياسي والآخر اقتصادي. من الناحية السياسية، لم يترك الفشل في تطوير أنظمة تعددية ومنفتحة سوى القليل من السبل لمشاركة المواطنين في الحياة المدنية والسياسية أو التمثيل في الحكومة. وبالقدر الذي حدث فيه ذلك على الرغم من الإنجازات الكبيرة في الصحة والتعليم على مدى العقود الماضية، فهو أحد أسباب عدم الاستقرار الذي لا ينتهي في معظم أنحاء المنطقة. من الناحية الاقتصادية، فشلت الحكومات في المنطقة في تحقيق نمو شامل وعادل ومنصف. ونتيجة لذلك، فإن بعض الفوائد الاقتصادية (مثل ضمانات التوظيف في القطاع العام ومزايا الرفاهية السخية) التي اعتاد المواطنون عليها أصبحت باهظة التكلفة ومستبعدة منذ بداية الصراع في عام 2011. يفترض المركز السوري لبحوث السياسات أن " التكاليف مرتفعة بفقدان العديد من الشباب وغيرهم من الوافدين الجدد إلى القوى العاملة.

وهكذا، منذ بداية الربيع العربي، كانت هناك "موجة من التفاؤل" منتشرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما ذكرنا سابقًا، شهدت الاحتجاجات إسقاط بعض الأنظمة الاستبدادية[xxxviii]. لكن ما كان ينظر إليه في البداية على أنه رياح تغيير إيجابي في المنطقة، تحول إلى تطورات فوضوية غير متوقعة في بعض الدول. إحداها الحرب الأهلية في سورية. سلّط العديد من الاقتصاديين الضوء على أربع قنوات على الأقل يتأثر من خلالها الاقتصاد السوري بالصراع المستمر[xxxix]. الأول من الأربعة هو رأس المال البشري. من أهم الموارد الاقتصادية لأي بلد هو الموارد البشرية. في هذه السياقات، فإن الأرقام مرتفعة للغاية بالنسبة لسورية. لقد أدى العنف إلى تآكل خطير في رأس المال البشري في سورية لدرجة أنه قد لا يتمكن من التعافي من الخسائر البشرية والإصابات وعمليات النزوح لفترة طويلة بعد الحرب.

بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمشاكل الاقتصادية المرتبطة بها، فإن عواقب الحرب هائلة. لقد عانى الناتج المحلي الإجمالي السوري من انخفاض كبير في رأس المال بلغ 230% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب ". تضررت البنية التحتية للبلاد بشدة، وتأثرت التجارة الثنائية مع الدول المجاورة بشكل كبير. في بعض الحالات، يرتبط تشتت الاقتصاد بأصول وطنية مهمة مثل مرافق الإنتاج المرتبطة باستخراج إمدادات النفط والمياه. ثالثًا، إلى جانب هذه التطورات السلبية الواضحة، هناك ظاهرة خفية تزيد من التكاليف الاقتصادية للحرب، فقد تم إضعاف المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الرئيسية التي كانت حتى ذلك الحين فعالة جدًا في نمو الاقتصاد السوري بشدة[xl].

على مر السنين، عانت المؤسسات المالية والاقتصادية ذات الصلة مثل الأجهزة المسؤولة عن الإيرادات والوزارات المهمة والبنوك وغيرها من التدهور المؤلم في أدائها "لأن التدفق الطبيعي السريع للربط بينها وبين شركائها الماليين قد تأثر بشكل خطير" في الصراع المستمر. وبالتالي، هناك انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأداء المحدود لتلك المؤسسات المالية.

أخيرًا وليس آخرًا، تتعرض الاستدامة الكلية للبلد (سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا) للتهديد نتيجة للصراع الذي لا ينتهي. وهذه التغييرات في المشهد المادي والاقتصادي والاجتماعي في سورية لها تأثير كبير على بعض جيرانها مثل تركيا ولبنان والعراق والأردن وغيرها[xli]. وبالفعل، فإن ظاهرة متكررة ومهمة للغاية فيما يتعلق بعدم الاستقرار في سورية تتمثل في تدفق اللاجئين إلى هذه البلدان المجاورة مما له آثار سلبية كبيرة "على التنمية الاقتصادية العامة والبيئة الأمنية" لتلك البلدان[xlii]. وصلت أعداد كبيرة من اللاجئين إلى هذه البلدان الصغيرة نسبيًا والضعيفة اقتصاديًا (مثل لبنان والأردن) فقط بسبب قربها من منطقة الصراع. بالاعتماد على مقدمة اتفاقية عام 1951، التي تؤكد على التعاون الدولي، حدد المحللون التزامين يتعلقان باللاجئين: (1) اللجوء، وهي مسؤولية الدولة التي تستضيف اللاجئ. و(2) تقاسم الأعباء، والذي يعكس التزام الدول الأخرى تجاه تلك البلدان التي استقر فيها اللاجئون[xliii].

التزام تقاسم الأعباء هو بيان واضح بأن رفاهية اللاجئين لها جميع خصائص الصالح العام العالمي. ومع ذلك، في معظم الحالات، يتم إهمال التزام تقاسم الأعباء مما يؤدي إلى تعثر الاقتصادات في البلدان المضيفة. سيناريو الحالة النموذجي هو تركيا التي فعلت الكثير للاجئين السوريين، ولكن مع القليل من الاعتراف الرسمي أو بدون اعتراف رسمي من المجتمع الدولي. وهكذا، في بلدان مثل تركيا ولبنان والأردن، كانت السنوات العشر منذ بداية الحرب الأهلية في سورية مدمرة لاقتصاداتها الوطنية.

داخل سورية نفسها، "خلق عدد النازحين الباحثين عن سكن طلبًا كبيرًا على المساكن في حين أن الأضرار التي لحقت بالبيوت الحالية قللت المعروض من المساكن". على سبيل المثال، "الأضرار التي لحقت بالمنازل في حلب وإدلب وحماة كبيرة. حتى شباط / فبراير 2017، تضرر حوالي 28% من الوحدات السكنية (7% دمرت و21% تضررت جزئياً). يقدر إجمالي الأضرار عبر المدن الثلاث (أي حماة وحلب وإدلب) "بما يتراوح بين 4.509 مليون دولار أمريكي و5.511 مليون دولار أمريكي"[xliv].

في الوقت الحالي، يحتاج أكثر من 13.5 مليون سوري إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك 4.6 مليون نازح محاصر في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. وقد أدى ذلك إلى الكثير من المخاوف المتعلقة بالسلامة ومحدودية الخدمات التعليمية مما أدى إلى تسرب ما يقدر بنحو 44٪ من الطلاب في الالتحاق بين عامي 2011 و2015[xlv].

شهد قطاع "إمدادات المياه والصرف الصحي" (WASH) أيضًا عواقب غير مرغوب فيها للنزاع في سورية. من إجمالي 327 من أصول المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في بعض المدن الرئيسية في جميع أنحاء سورية، عانى حوالي 60% (في الغالب أبراج المياه) من شكل من أشكال الضرر[xlvi]. لقد أصابت الأزمة التي استمرت 10 سنوات تقريبًا كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في سورية تقريبًا مثل النقل والصحة والكهرباء والطاقة والمؤسسات الحضرية وتقديم الخدمات، من بين أمور أخرى[xlvii]. مرة أخرى، "هناك دليل على حدوث ضرر كبير للنظام الصحي. من حيث الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية، فإن أكثر من نصف المستشفيات في بعض المدن الكبرى قد تعرضت لشكل من أشكال الضرر (مدمر أو تضرر جزئيًا) اعتبارًا من شباط/ فبراير 2017 " يقدر إجمالي الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية في جميع أنحاء سورية "بما يتراوح بين 255 مليون دولار أمريكي و312 مليون دولار أمريكي"[xlviii].

من الواضح أن "القدر الهائل من الدمار الذي لحق بالأصول المادية داخل سورية سيشكل عقبة رئيسية أمام إعادة الإعمار وتنشيط الاقتصاد". تم تدمير سبعة بالمائة من المساكن، اعتبارًا من عام 2017، وتعرض 20 بالمائة من المساكن لأضرار جزئية، بينما "هرب 5.6 مليون شخص من سورية، مع نزوح 6 ملايين شخص داخليًا" قدرت الأمم المتحدة أن هناك 3.2 مليار دولار من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في القطاع الزراعي. وتشمل هذه الخسائر أنظمة الري، ومنشآت المعالجة والتخزين، والآلات الزراعية. أشارت دراسة للأمم المتحدة إلى أن "25٪ من الأسر تفتقر إلى البذور، و50٪ تفتقر إلى الأسمدة، وانخفضت ملكية الماشية بنحو 50٪". تضرر

شبكات نقل الكهرباء والطرق وأنابيب الغاز بشدة. في الواقع، من الصعب بشكل ملحوظ قياس التكاليف الفعلية للحرب بدقة لأن الوصول إلى سورية لا يزال مقيدًا للغاية. بشكل عام، اعتبارًا من عام 2017، قُدر أن عدم الاستقرار في سورية تسبب في خسائر تراكمية للبلاد في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 226 مليار دولار.

إن وجود الصراع، مثل الصراع في سورية، يجعل قياس النشاط الاقتصادي إشكالية كبيرة. وبالتالي، يجب وضع العديد من الافتراضات في حالة عدم وجود بيانات موثوقة. وبالتالي، فإن "أي تقدير للتكلفة يجب التعامل مع الصراع السوري على أنه تقدير نقطي مع نطاق خطأ واسع جدًا ". سيعتمد حجم نطاق الخطأ هذا على حساسية بعض الافتراضات لتقدير النقطة. هذا يعني أن كل ما يقال يُنظر إليه على أنه تقدير وليس نهائيًا.

سادساً: التأثير السياسي والاقتصادي للعنف على الشرق الأوسط

سيكون لآثار العنف في سورية تغيير سياسي واقتصادي عميق في منطقة الشرق الأوسط. في ورقة عمل للبنك الدولي، صدرت مؤخرًا، جرت محاولة "لتحديد الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه الحرب على بلدان منطقة الشام الكبرى، تركيا وسورية ولبنان والأردن والعراق ومصر". التأثير، كما أوضحت أعلاه، "يأتي مباشرة من الانخفاض في حجم ومهارات القوى العاملة في سورية بسبب الخسائر في الأرواح وتدفقات اللاجئين، وتدمير البنية التحتية، والحظر التجاري على سورية، وزيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وانخفاض الإنتاجية ". ومن ناحية أخرى، فإن النتيجة غير المباشرة "تلتقط تكلفة الفرصة البديلة لمبادرات التكامل التجاري الضائعة التي تهدف إلى تحسين لوجستيات التجارة وتحرير التجارة في الخدمات في المنطقة"[xlix].

كما تشير الدراسة إلى أنه نتيجة للحرب، خسرت اقتصادات تركيا وسورية ولبنان والأردن والعراق ومصر (مقارنة بأرقام 2007) بشكل تراكمي ما يقرب من 35 مليار دولار من الناتج. وبعبارة أخرى، كان من الممكن أن يكون الحجم الاقتصادي التراكمي لهذه الاقتصادات، مقيساً بإجمالي ناتجها المحلي، أكبر بمقدار 35 مليار دولار لو لم تحدث الحرب ".

في الواقع: هذه التكاليف الإجمالية للحرب تساوي حجم الناتج المحلي الإجمالي لسورية في عام 2007. وقد تم توزيع هذه الخسائر بشكل غير متساو.

تحملت البلدان الأكثر تضررًا من الحرب، سورية والعراق، العبء الأكبر من التكاليف الاقتصادية المباشرة لها، فضلاً عن خسارة ما كان يمكن أن يكون تكاملًا اقتصاديًا رسميًا أكثر بكثير: لقد شهدت سورية والعراق دخل الفرد في انخفاض ثابت بنسبة 23% و28% مقارنة بالمستويات التي كان من الممكن تحقيقها لو لم تنشب الحرب. ومع ذلك، فإن التكاليف التي تُعزى بشكل مباشر إلى الحرب كبيرة، حيث انخفضت بنسبة 14% و16% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسورية والعراق، على التوالي. شكّل الحظر التجاري المفروض على سورية عاملاً رئيسياً وراء التكاليف المباشرة، تلاه تراجع حجم ومهارات القوى العاملة فيها بسبب الخسائر في الأرواح ونزوح اللاجئين، وتدمير البنية التحتية وزيادة تكلفة القيام بأعمال تجارية في مناطق الصراع.

ووفقًا للتقرير، هناك دول أخرى في الشرق الأوسط "تكبدت خسائر في متوسط دخل الفرد ولكنها لم تشهد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الآثار المباشرة للحرب". على سبيل المثال، أدت تدفقات اللاجئين السوريين إلى الأردن وتركيا ولبنان "إلى زيادة

الاستهلاك والاستثمار وعرض العمالة، وبالتالي حجم الاقتصادات المستقبلة للاجئين". ومع ذلك، فإن الدخل الإجمالي، في جميع الأحوال، "زاد بنسبة أقل من حجم السكان، لذلك أضرت الحرب بمستويات المعيشة هناك، حيث انخفض متوسط دخل الفرد بنسبة 11% في لبنان و1.5% في تركيا. ومصر والأردن نسبة إلى المستويات التي كان من الممكن أن تحققها لو تجنبت الحرب "[ا].

لذلك، فإن التكاليف المباشرة لهذه البلدان الثلاثة أقل من تكاليف الفرصة البديلة للتكامل التجاري السابق. لقد تأثر كل قطاع من قطاعات الاقتصاد السوري تقريبًا بشكل سلبي، "لكن ملكية العقارات تضررت بشكل خاص حيث انخفض الطلب على الأراضي بشكل حاد، مما يعكس انخفاض الطلب بسبب الأعداد الهائلة من اللاجئين الذين يغادرون سورية".

سابعاً: ملاحظات ختامية

كانت الأطراف المتحاربة في الحرب الأهلية السورية تتلقى دعمًا علنيًا من بعض القوى الخارجية. بصرف النظر عن الصراع الداخلي على السلطة، أظهر الصراع أيضًا جميع خصائص الحرب بالوكالة حيث تتصارع الجهات الفاعلة الإقليمية وغير الوطنية والدولية على النفوذ في الشرق الأوسط. يتعامل كل ممثل مع كل مرحلة من مراحل المعركة على أنها "لعبة محصلتها صفر"، حيث يؤدي انتصار أحد الأطراف إلى هلاك دائم للبقية.

يتمثل أحد نقاط الخلاف الحاسمة، من بين أمور أخرى، في عدم قدرة المجتمع الدولي على الاتفاق على كيفية تطبيق المعايير الدولية فيما يتعلق بالنزاعات الأهلية مثل تلك الموجودة في سورية. بينما يواصل الكرملين وبكين حماية الحكومة السورية في مجلس الأمن، تقوم واشنطن وحلفاؤها بتسليح بعض جماعات المعارضة لتعطيل النظام. تقاوم موسكو وبكين تطبيق مبدأ المسؤولية الدولية عن الحماية، على ما يبدو، بسبب القمع المحلي للأقليات والحركات المؤيدة للديمقراطية. في العلاقات الأمريكية الروسية، نرى علامات التنافس المعتادة على السيطرة على الشرق الأوسط التي تردد صدى معظم الأنماط المعروفة في حقبة الحرب الباردة.

ومع ذلك، وفوق كل ما يقال بشأن صراع القوى، فإن الصراع على الدور الذي يجب أن تلعبه إيران في المنطقة هو الذي يستمر في إشعال نار الحرب في سورية. بالنسبة للسعودية وقطر، وكذلك بقية دول مجلس التعاون الخليجي، توفر الأزمة السورية هامشًا ضئيلًا من الفرص بالنسبة لهما لتقليص نفوذ إيران المتزايد منذ الحرب في العراق عام 2003.

كما أن الصراع في سورية يقوّض وجود العلاقة الاستراتيجية بين حماس وإيران. وقاومت حماس بالفعل ضغوط طهران لاختيار المعارضة في الصراع ونقل مقرها من دمشق إلى الدوحة عاصمة قطر. ويرى المحللون أن هذا يمثل انتكاسة لتطلعات طهران للقيادة الإقليمية، حيث يحتل "تحرير القدس وفلسطين" مركز الصدارة في الإدعاءات الايرانية.

من جانب إسرائيل، كان هناك مستوى معين من ضبط النفس الفعال، ويرجع ذلك أساسًا إلى مخاوف داخلية بشأن تداعيات الحرب، أو زعزعة استقرار حدودها مع سورية، أو تحول سورية إلى ملاذ آمن للقاعدة. ومع ذلك، فإن بعض الاستراتيجيين الأمريكيين والإسرائيليين يرون أيضًا الحرب الأهلية السورية كفرصة لشل إيران أو إضعافها بشكل حاسم[ا]. كما يتوقعون أن يضعف حزب الله اللبناني بسبب تغيير النظام في سورية، التي تعد أهم ممر عبور له لإمدادات السلاح. بغض النظر عن الزاوية التي يختارها المرء للنظر في الوضع الدبلوماسي في سورية، فإن الحقيقة الوحيدة التي لا يمكن إنكارها هي أن سورية أصبحت ساحة معركة لـ "لعبة العروش" الدولية.

بعد مرور عشر سنوات على الحرب في سورية، أصبح الوضع متشابكًا في شبكة مصالح معقدة أكثر إرباكًا، والتي لا يتحكم فيها أحد

الفاعلين بأي شكل أو صيغة. الأيديولوجيات السياسية، والمظالم التاريخية، والمصالح الاقتصادية، والطائفية، والعرقية، والمخاوف الإنسانية ستعمل جميعها في الحل النهائي للصراع، بغض النظر عن الشكل الذي قد يتبناه ذلك الحل. ومع ذلك، من بين هذه الأبعاد العديدة، يتم تجاهل البعد الاقتصادي باستمرار من قبل الدبلوماسيين والمحللين على حد سواء.

إن عدم الاستقرار في سورية مذهل. بعض الجهات الفاعلة لديها حوافز اقتصادية لمنعها من الانتهاء بسرعة. إذا لم يتم التعامل مع هذه الحوافز أو معالجتها، فإن صانعي السلام وأولئك الذين تم تكليفهم في نهاية المطاف بقيادة عملية إعادة الإعمار في سورية بعد الحرب سيكون لديهم القليل من الفرص للنجاح، هذا إن وُجِدَت أصلاً. ليس هناك شك في أن العشرة سنوات من الصراع قد غيّرت المسار الاقتصادي في سورية إلى الأسوأ. في حين من المرجح أن يتعافى الاقتصاد حيث انخفض العنف بشكل كبير (ربما بسبب Covid-19)، فإن أي شكل من أشكال الانتعاش سيُظهر خصائص غير متكافئة. بشكل عام، من المرجح أن يكون مستوى الفقر في سورية طويل الأمد، خاصة بالنسبة لأولئك الذين نزحوا بسبب الدمار الذي لا مثيل له الناجم عن العنف. سيُطلب من المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم مساعدات إعادة التنمية لسنوات (أو حتى عقود) قادمة. إذا كان هناك أي مشاركة للمجتمع الدولي في جهود إعادة الإعمار، فمن المؤكد أنه يجب أن يكون هناك دفعة غير مسبوقة للتحرير الاقتصادي كمحرك لإعادة الإعمار. بعد كل شيء، كان الوقود الذي أشعل نيران الحرب من جذورها في تونس هو النضال من أجل تحرير الاقتصاد وليس الخلافات الطائفية.

المصدر: المجلة الأوروبية للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد. 1، العدد 1، شباط 2021

بقلم: الباحث عبد الله إمام هارونا

تعريف بالباحث:

عبد الله إمام هارونا حصل على البكالوريوس في الفلسفة ودراسة الأديان من جامعة غانا، وماجستير في الدراسات الأفريقية من معهد كوامي نكروما الأفريقي للدراسات في جامعة غانا. وهو حالياً مرشح دكتوراه في العلاقات الدولية في جامعة العلوم الاجتماعية في أنقرة (ASBÜ).

رابط المصدر: https://ej-social.org/index.php/ejsocial/article/view/8/9

المراجع

[i] أ.كوردسمان، "إذا توقف القتال على الإطلاق: الاستقرار والانتعاش والتنمية في سوريا"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS، 2017).

[ii] س.مايكل، سي. تشارلز، د.ميليسا، هـ.فريدريك، ك.كيمبيرلي، ك. مارا، س.دانا، ك.مارك، ب.آني، ر.دافنا،س، فانسي وت.كريستوفر (أيلول 2019). تقييم الوضع الحالي في سوريا، معهد الولايات المتحدة للسلام. [عبر الإنترنت]: https://www.jstor.org/stable/resrep20255.6 .

[iii] إس هايدمان، الحرب والمؤسسات والتغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط. بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2000.

[iv] ب. بينيديتا، "أزمة اللاجئين السوريين: تحديات إقليمية" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لندن ونيويورك: روتليدج، 2017.

[v] البنك الدولي. (يوليو 2017). خسائر الحرب: العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا - حقائق أساسية:

https://www.worldbank.org /en/country/syria/brief/the-toll-of-war economic-and-social-impact-analysis-esia-of-the-conflict-in-syria key-facts

[vi] ر. كريستيان، (مارس 2020)، على الرغم من وقف إطلاق النار، لا تزال الاحتياجات الإنسانية الهائلة في شمال غرب البلاد. سوريا. ريليف ويب:

.https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/despite-ceasefire massive-human-needs-still-north-north-syria

[vii] ج.ميشوغو سوريا: تاريخ حديث، مكتبة SAQI، لندن، المملكة المتحدة. 2015.

[viii] جي ماكهوجو، سوريا: تاريخ آخر مائة عام، الصحافة الجديدة، 2014.

[ix] وورلد-ميتر (يوليو 2020)، سكان سوريا (1950-2020): https://www.worldometers.info/world-population/syria Population /.

[x] ج. جوردون. (أبريل 2016)، صورة بشار الأسد، مشروع محو الأمية الدينية في مدرسة اللاهوت بجامعة هارفارد:

.http://rlp.hds.harvard.edu/files/hds rlp / files / syria_country_profile.pdf

[xi] الجزيرة (مارس 2011)، الملامح القطرية: سوريا؛ خلفية عن السياسة والاقتصاد والعلاقات الخارجية لسوريا:

.https://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/03/2011324846574 57429.html

[xii] ر. جوبتا. فهم الحرب في سوريا وأدوار اللاعبين الخارجيين: مخرج من المستنقع؟ المائدة المستديرة. 2016. [13] الموسوعة البريطانية، (كانون الأول، 2020). ثورة الياسمين: التاريخ التونسي: .https://www.britannica.com/event/Jasmine-Revolution

[xiii] وكالة الأنباء الفرنسية (2016)، من يقاتل من في سوريا ؟ اسلام آباد: .https://www.dawn.com/news/1280157

[xiv] وكالة فرانس برس (2016)، من يقاتل من في سوريا ؟ إسلام آباد: .https://www.dawn.com/news/1280157

[xv] وكالة الأنباء الفرنسية (مارس 2017)، الجيش السوري يقترب من تدمر التي تسيطر عليها داعش، بي بي سي:

.http://www.bbc.com/news/world-middle-east 39147612

[xvi] ن. كوزانوف. "التدخل العسكري الروسي في الصراع السوري: ماذا سيحدث بعد ذلك؟" في روسيا والصراع السوري: مصالح موسكو الداخلية والإقليمية والاستراتيجية، برلين، ألمانيا: Gerlach Press، 2016، ص 59-74.

[xvii] جيه هيوز، الجغرافيا السياسية للحرب الأهلية السورية، Fair Observer: Make Sense of the World، 2014.

[xviii] أو.بيرلوف ود.أودي. "نموذج النفوذ الإيراني في سوريا". معهد دراسات الأمن القومي 2018.

[xix] حكيم، "إيران ودول الخليج والحرب الأهلية السورية"، البقاء: السياسة والاستراتيجية العالمية. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ص 71-72، 2015.

[xx] بي ساندز. (أكتوبر 2013). كشف رحلات جوية ليلية سرية لإيران لتسليح الأسد السوري. العالم الوطني:

https://www.thenationalnews.com/world/iran-s-secret-night-flights to-arm-syria-s-assad-revealed-1.469597.

[xxi] جي كالابريس. "التداعيات الإقليمية للأزمة السورية"، معهد الشرق الأوسط، 2012.

[xxii] سي إتش فريدريك. "الولايات المتحدة في سوريا: لماذا لا تزال مهمة". المجلس الأطلسي، 2019.

[xxiii] هـ. المحمد وأ. ديتمان. "النفط في سوريا بين الإرهاب والديكتاتورية". العلوم الاجتماعية. 5 (20)، 2016. 10.3390 / socsci5020020.

[xxiv] هـ. يو خان و دبليو خان. (كانون الأول (2017). سوريا: التاريخ والحرب الأهلية وآفاق السلام. (24)، ص 587-601:

https://www.researchgate.net/publication/327232649_Syria_History_ The_Civil_War_and_Peace_Prospects.

[xxv] ر. فيسك. (تشرين الأول 2016). عندما تسقط الموصل، ستهرب داعش إلى سوريا بأمان. لكن ماذا بعد ذلك؟:

http://www.independent.co.uk/voices/mosul-offensive-isis-flee-iraq syria-raqqabashar-al-assad-what-then-robert-fisk-a7365776.html .

[xxvi] أ. المحمد. (كانون الأول 2020). الخليفة الجديد، نفس المشاكل القديمة: إرث البغدادي يلوح في الأفق على زعيم داعش الجديد. الشؤون الخارجية:

https://www.foreignaffairs.com/articles/west-africa/2020-01-01/new caliph-same-old-problems

[xxvii] ب.ل. ميلفينيم، من أجل روح البشرية: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والحرب الباردة. هيل ووانغ، 2007.

[xxviii] ز.، لايدي، "القوى العظمى وأفريقيا: قيود التنافس، 1960-1990". شيكاغو، إلينوي: مطبعة جامعة شيكاغو، 1990، ص 178 - 182.

[xxix] أ. ميكاياليس (ربيع 1951). اقتصاد الشرق الأوسط عام 1950. مجلة الشرق الأوسط. 5 (2)، ص 223-238: www.jstor.org/stable/4322274 .

[xxx] في بيرثيس، (شتاء 1992). الاقتصاد السوري في الثمانينيات. ميدل إيست جورنال، 46 (1)، 37-58: www.jstor.org/stable/4328392.

[xxxi] ك. يلدز، "التاريخ السوري: 1918-2005"، الأكراد في سوريا: الشعب المنسي، لندن ؛ آن أربور، ميشيغان: مطبعة بلوتو، 2005، ص 27-42. دوى: 10.2307 / j.ctt18fs50d.

[xxxii] د.مورجان. "سوريا: إصلاح اقتصادي يشجع الاستثمار الأجنبي"، الشبكة العربية العالمية، 2010.

[xxxiii] إم ليندا، "تاريخ سوريا الاقتصادي: طريق وعر من القومية الاقتصادية إلى الليبرالية الجديدة"، في دليل أكسفورد لتاريخ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعاصر، أ. غزال وج. هانسن، محرران. كتيبات أكسفورد على الإنترنت، 2017.

[xxxiv] ب. حداد، "الاقتصاد السياسي لسوريا: الحقائق والتحديات"، سياسة الشرق الأوسط، المجلد. الثامن عشر، العدد 2، صيف 2011.

[xxxv] ر. الرواشدة، حسن النوافلة ومحمد الشبول. "فهم موارد النفط والمعادن في سياق الاقتصاد السياسي: حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)"، مينر إيكون، 2013.

[xxxvi] ر. أليسا. (يونيو 2010). ترحب سوريا بالتقدم وتسلط الضوء على ضرورة الإصلاحات الهيكلية: /http: // all4syria.info/content/view/24065/75

[xxxvii] ب. كوماراسوامي. (صيف 2011). الربيع العربي. مركز الهند الدولي الفصلية. 38 (1). ص 52 - 62: www.jstor.org/stable/44733617 .

[xxxviii] س. العربي. كتيب روتليدج للربيع العربي. إعادة التفكير في التحول الديمقراطي. روتليدج: لندن ونيويورك، 2015. [39] في بوجيتشيتش دزيللوفيتش وآر. تركماني. "اقتصاد الحرب والحوكمة والأمن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية"، الاستقرار: المجلة الدولية للأمن والتنمية، 7 (1): 5، الصفحات 1-17، 2018.

[xxxix] بيير دي إيموس، جي بيير وبي روثر. (ديسمبر 2017). تكلفة الصراع. التمويل والتنمية. 54 (4):

https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2017/12/imus.htm.

[xl] ب.روثر وج. بيرير, ب. دي ايموس. (كانون الأول(2017). تكلفة الصراع. التمويل والتنمية. 54 (4):

https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2017/12/imus.htm .

[xli] أ. لويجي، يحيى ناصر ومحمد أردوغان. "سياسات دول الجوار المضيفة للاجئين السوريين: حالة الأردن ولبنان وتركيا". أوراق IEMed، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ، 2017.

[xlii] ل. متقي، أ. أ. الأحمدي، أ. نبيلة، أ. فيليب، ب. كارولين، س. الطيب، إ. أنجيلا، ك.جارير، ج. ياشودهان، ج. جان فون دير، ج. هيمانشي، ك. عمر، م هيديكي، أ. باندي، د. روبالينو، فو روثر، إيه إس إم أيت، سامي سامي وم. ياسين. "أزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مواجهة تحديات التنمية"، في المرصد

الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن العاصمة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للبنك الدولي، 2017.

[xliii] أ. بيتس، (أكتوبر 2015)، التضاريس المعيارية لنظام اللاجئين العالمي. الأخلاق والشؤون الدولية:

https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2015/thenormative terrain-of-the-global-Refuge-system /.

[xliv] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (فبراير 2017). سوريا في بؤرة الاهتمام. تقرير الوضع:

https://reporting.unhcr.org/syriasituation.

[xlv] اليونيسف (كانون الأول 2015). تحليل قطاع التعليم في سوريا: آثار الأزمة على التعليم في مناطق سيطرة فصائل المعارضة (2010-2015). اليونيسف: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: https://www.unicef.org/mena/reports/syria education-Sector-analysis-2010-2015.

[xlvi] ب. فرانشيسكا وأيه إم آن، الغبار السوري: تقرير من قلب الحرب، Seven Stories Press، 2016.

[xlvii] طارق أبو زياد. (مارس 2015). الألواح الشمسية: حلول الطاقة البديلة في المناطق المحررة، عنب بلدي، [أونلاين]:

https: // www. enabbaladi.net/archives/30140.

[xlviii] أطباء من أجل حقوق الإنسان، (أبريل 2016). تشريح الأزمة: خريطة الهجمات على الرعاية الصحية في سوريا، [أونلاين]:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/findings_1.pdf .

[xlix] إيانشوفيتشينا وم. ايفانيك. (كانون الأول 2014). الآثار الاقتصادية للحرب السورية وانتشار الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات، WPS 7135. واشنطن العاصمة، مجموعة البنك الدولي:

http://documents.worldbank.org/curated/en/129431468044383360/Economic-effects-of-the-Syrian-war-and-the-spread-of-the-Islamic state-on-the-Levant.

[l] و.دينشير، ف.فيديريجي، ي.فيرريس، س.كيريشيجي، ي.جارميكلي، "تركيا واللاجئون السوريون: حدود الضيافة"، منظمة الأبحاث الاستراتيجية الدولية (USAK)، ص. 26-28، 2013.

[li] في.كارميت، ز.ماجن وس. سيما، "مشاركة إسرائيل في سوريا: الأسباب والأهمية"، معهد دراسات الأمن القومي، 2018.